



DINA THOMAS ET
ASSOCIÉS

Depuis 1999

التمويل الدولي و مخاطره

تقديم :

حسيت ايناس

قاسمي ريان

شلية ايمن

Research plan



مقدمة

المبحث الأول ماهية التمويل الدولي

المطلب الأول مفهوم التمويل الدولي و انواع التمويل الدولي

المطلب الثاني للمشركون في التمويل الدولي
المطلب الثالث مصادر التمويل الدولي

المبحث الثاني مخاطر التمويل الدولي

المطلب الأول مفاهيم حول المخاطر

المطلب الثاني مخاطر تمويل التجارة الخارجية
المطلب الثالث مراحل تسلسل المخاطر في التجارة الخارجية

المبحث الثالث إدارة المخاطر في التجارة الخارجية

المطلب الأول إدارة مخاطر التكليف وعدم الدفع
المطلب الثاني إدارة مخاطر الطلب المفاجئ على التسبيقات

المطلب الثالث إدارة المخاطر بواسطة الهيئات الحكومية

مقدمة

في ظل العولمة الاقتصادية والتطورات لاقصادية والاجتماعية وتقسيم العمل الدولي كلها عوامل أدت إلى تزايد حجم وكثافة التبادل التجاري بين مختلف الدول والأقاليم ومع تغير أنماط المنافسة والتطور التكنولوجي ودخول العالم في مرحلة جديدة تسمى الثورة التكنولوجية الرابعة وقيام الشركات متعددة الجنسيات بتقسيم عملياتها والبحث عن التكاليف المنخفضة في إطار ما يعرف باسم سلاسل القيمة العالمية ولامداد كل هذه التطورات والعمليات تحتاج إلى تمويل من خلال لاسواق المالية الدولية المنتشرة على مستوى العالمي لكن عملية التمويل الدولي تواجه مجموعة من المخاطر في بيئة لأعمال الدولية والتي ستكون موضوع بحثنا من خلال التطرق الى مفاهيم عامة حول التمويل الدولي إضافة إلى ماهية المخاطر وماهي ادوات إدارة هذه المخاطر.

وبذكر كل ما سبق نطرح الأشكال التالي

ماهي مخاطر التمويل الدولي ؟

وفي ما تتمثل ادوات إدارة هذه المخاطر ؟

مفهوم التمويل الدولي



مفهوم التمويل الدولي:

التمويل الدولي يشير إلى انتقال رؤوس الأموال بين الدول لتغطية النفقات الجارية والرأسمالية وفق شروط محددة مثل السعر والأجل. تطور هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور النظام الدولي الجديد، وتأسيس مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

التمويل الدولي يعكس جوانب متعددة للعلاقات الاقتصادية الدولية، تشمل:

- الجانب السلعي: المرتبط بتبادل السلع والخدمات.
- الجانب النقدي: المرافق للتدفقات الاقتصادية بين الدول.
- التدفقات الرأسمالية: سواء كانت استثمارات خارجية أو قروض.

يتعلق التمويل الدولي بتدفق الأموال من الدول المتقدمة (عبر القروض أو الاستثمارات) إلى الدول النامية لتمويل مشاريع تنموية، والعكس عندما تسدد الدول النامية القروض وفوائدها أو تحول أرباح الاستثمارات. يشمل ذلك تبادل العملات بشكل مستمر.

اهمية التمويل الدولي

1. بالنسبة للدول المتلقية

تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

. رفع مستوى معيشة السكان.

. مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الإستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمراً لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات اكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين:

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطيات الخارجية المملوكة للدولة.

والثاني: هو الاقتراض الخارجي، وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذا كان مستوى الاحتياطيات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخيارات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة



من وجهة نظر الجهات المقرضة

أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة:
تركز الجهات المقرضة على الأهداف السياسية عند تقديم التمويل
الدولي، سواء من خلال مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف.

الدوافع السياسية: يلعب العامل السياسي دورًا محوريًا في
تحديد الدول المتلقية للتمويل وحجم التدفقات الرأسمالية
إليها.

أهداف الدول المانحة: تشمل تصريف الفوائض السلعية، زيادة
الصادرات، تشغيل شركاتها الوطنية (النقل، التأمين،
المقاولات)، وتعزيز بيوت الخبرة الوطنية.

القيود المفروضة على القروض: الدول المقرضة لا تتمتع بحرية
استخدام القروض، إذ تلزم غالبًا بشراء السلع والخدمات من
الدول المانحة، ما يحقق مصالح هذه الأخيرة.

أهداف إضافية:

1. تحسين صورة الدول المانحة دوليًا كدول داعمة للفقراء.

2. حماية قطاعات إنتاجية داخلية، كالتخلص من الفوائض
الزراعية لتجنب انخفاض الأسعار.

التمويل الدولي متعدد الأطراف:

تتكون الدول المسيطرة على المؤسسات الدولية من الأقليات في



اهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي

تقليل فجوات التمويل بين الدول

يسهم في سد الفجوة بين الدول التي تملك فائضاً في رأس المال (مثل الدول المتقدمة) والدول التي تعاني من نقص فيه (مثل الدول النامية).



تعزيز النمو الاقتصادي العالمي:

يساعد التمويل الدولي في دعم الاستثمارات العالمية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

تنويع مصادر التمويل

يتيح للدول والشركات الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، مما يوفر خيارات تمويل أكثر تنوعاً وفعالية.

تعزيز التجارة الدولية:

يدعم التجارة بين الدول من خلال تمويل الصادرات والواردات، مما يساهم في زيادة التدفقات التجارية وتحقيق التكامل الاقتصادي.

تنفيذ مشاريع تنموية

يوفر التمويل الدولي الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة في مجالات مثل البنية التحتية، الطاقة، والتعليم في الدول النامية.

اهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي

مواجهة الأزمات الاقتصادية:

يقدم التمويل الدولي مساعدات مالية للدول التي تواجه أزمات اقتصادية، مما يساهم في استقرار الاقتصاد العالمي (مثل تدخلات صندوق النقد الدولي).



التبادل النقدي وتثبيت أسعار الصرف

يسهم في تدفقات العملات بين الدول، مما يدعم استقرار أسواق الصرف ويساعد الدول على تلبية احتياجاتها من العملة الأجنبية.

تعزيز التعاون الدولي:

يساهم في تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيف الفقر.

تحفيز الابتكار والتنمية المستدامة

وفر التمويل الدولي رأس المال اللازم للاستثمار في تقنيات جديدة ومشاريع صديقة للبيئة، مما يدعم التنمية المستدامة عالميًا.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تعزز التقدم التكنولوجي وخلق فرص العمل وتحفيز النمو.

العناصر الأساسية التي يتضمنها التمويل الدولي:

المتعاملون
(Participants)

الأسواق
(Markets)

الأدوات
(Instruments)

المتعاملون (Participants):

المتعاملون هم الأطراف التي تساهم في حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، ويشملون:

- الدول والحكومات:
 - تلعب دورًا من خلال إصدار سندات دولية، الحصول على قروض، أو تقديم ضمانات للاستثمارات الأجنبية.
- المستثمرون الأفراد والمؤسسات:
 - يشمل ذلك صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، والمستثمرين في أسواق الأسهم والسندات الدولية.
- البنوك والمؤسسات المالية:
 - تقدم خدمات تمويل التجارة، القروض، و ضمانات القروض للشركات والدول.
- الشركات متعددة الجنسيات:
 - تسعى إلى تمويل عملياتها واستثماراتها العالمية، مما يعزز تدفق رؤوس الأموال بين الدول.
- المؤسسات الدولية:
 - مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، التي توفر الدعم المالي للدول النامية والمشاريع الكبرى.

الأسواق (Markets)

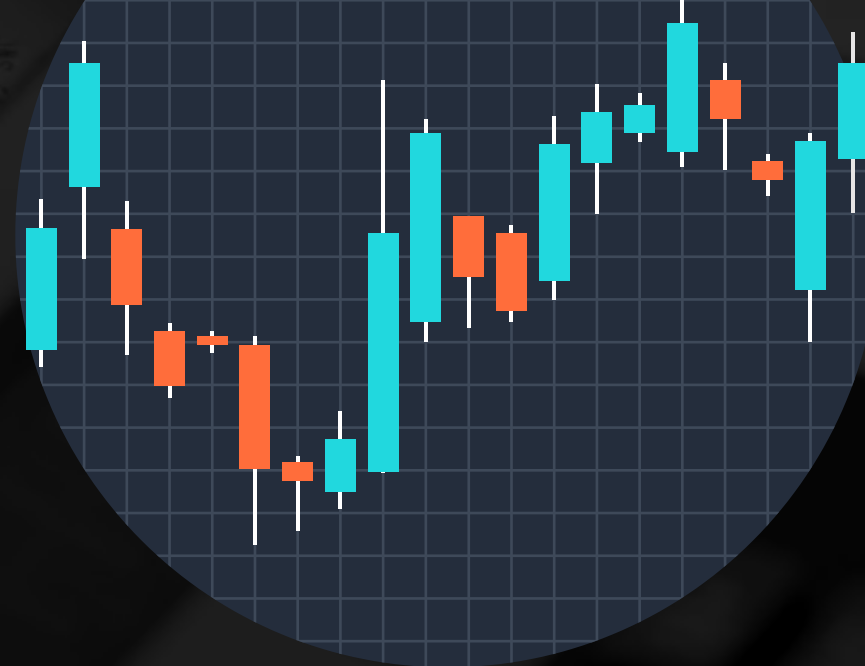
الأسواق هي الأماكن التي يتم فيها تداول رؤوس الأموال والأدوات المالية دوليًا. أهم أنواعها:

- أسواق العملات الأجنبية (Forex):
 - حيث يتم تبادل العملات لدعم التجارة والاستثمار بين الدول.

- أسواق رأس المال الدولية:
 - تشمل أسواق الأسهم والسندات الدولية التي تتيح للمستثمرين تمويل الحكومات والشركات.

- أسواق المال الدولية (Money Markets):
 - تتيح الوصول إلى أدوات مالية قصيرة الأجل، مثل القروض قصيرة الأجل والأذونات..

تتيح الوصول إلى أدوات مالية قصيرة الأجل، مثل القروض قصيرة الأجل والأذونات..



- أسواق الاستثمار المباشر:
 - تشمل استثمارات الشركات الأجنبية في مشاريع إنتاجية بالدول المضيفة.

- أسواق المشتقات المالية:
 - توفر وسائل للتحوط ضد مخاطر أسعار الصرف أو تقلبات أسعار الفائدة..

الأدوات (Instruments)

الأدوات هي الوسائل المالية المستخدمة في عمليات التمويل الدولي، وتشمل:

- السندات الدولية:
- مثل السندات السيادية وسندات الشركات، التي تتيح جمع الأموال من الأسواق العالمية.
- الأسهم الدولية:
- أسهم الشركات التي يتم تداولها في البورصات العالمية.
- القروض الدولية:
- تقدمها المؤسسات المالية العالمية والبنوك التجارية لتمويل المشاريع الحكومية والخاصة.
- الاعتمادات المستندية:
- أدوات تمويل التجارة التي تضمن حقوق المصدر والمستورد.
- المشتقات المالية:
- مثل العقود الآجلة، الخيارات، والمقايضات للتحوط من المخاطر المالية.
- التمويل الإسلامي الدولي:
- أدوات مالية مثل الصكوك، تتبع المبادئ الإسلامية وتستخدم بشكل واسع في الدول الإسلامية.
- التحويلات المالية:
- تشمل التحويلات الفردية والمؤسسية بين الدول.



مصادر التمويل الدولي

ازدادت أهمية التمويل الدولي مؤخرًا بفضل توسع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المحلية والعالمية، وتكامل الأسواق المالية المحلية والدولية، إلى جانب نشاط التجارة العالمية. التمويل الدولي يشمل التمويل المحلي والأسواق المالية العالمية والمنظمات الدولية. يمكن تصنيف مصادر التمويل الدولي إلى:

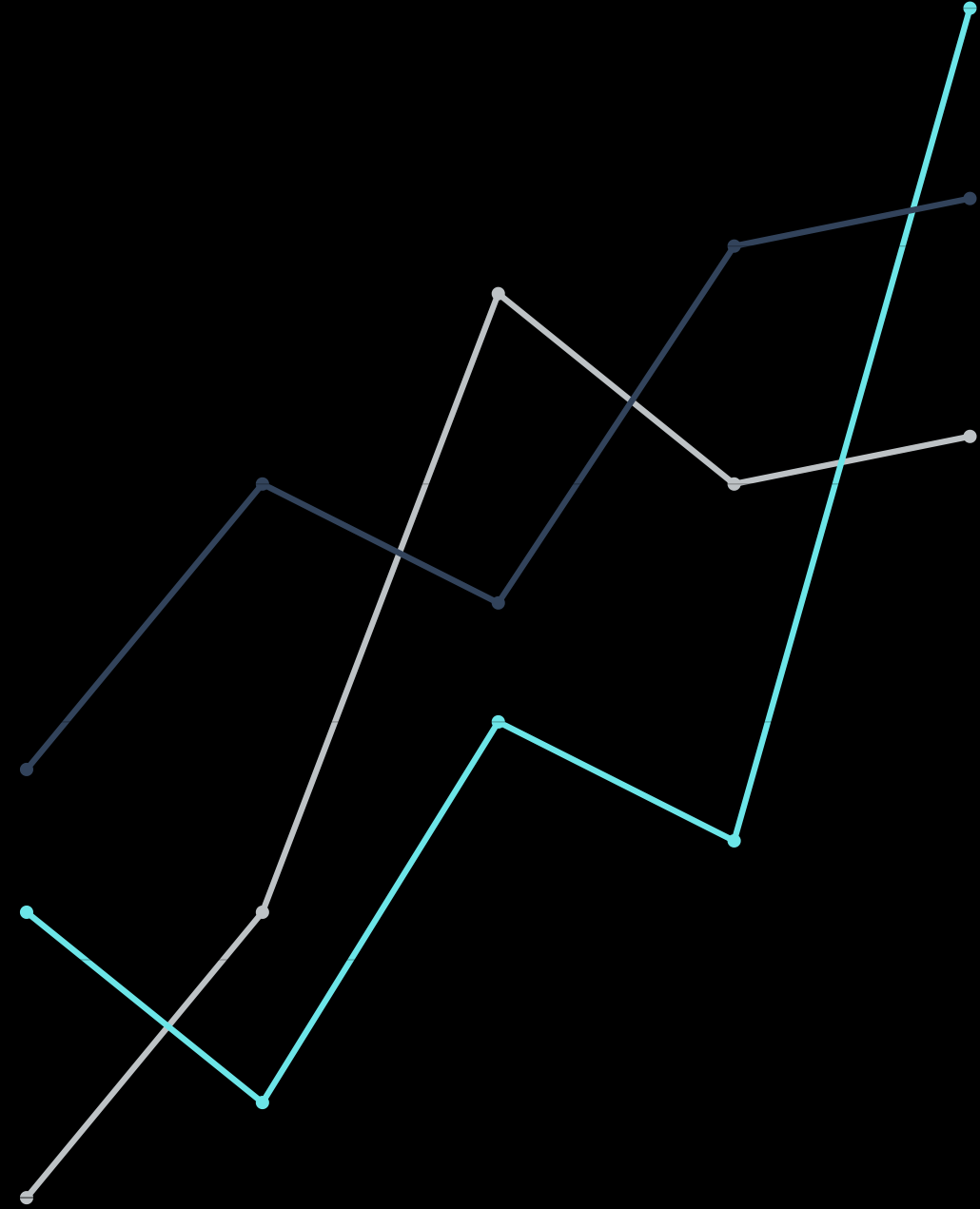
• المصادر متعددة الأطراف

• المصادر الثنائية

- تشمل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية كالبنك الإسلامي للتنمية.
- تموّل مشاريع البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وتسد الفجوات التمويلية الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي.
- كلفتها قريبة من القروض التجارية، لكنها تمتد لفترات أطول (حتى 25 سنة).
- تعد مؤشراً على جدية الإدارة المالية للبلد المستفيد، ولا تخضع لإعادة الجدولة أو الشطب.

- لقروض والمساعدات الثنائية الرسمية: تقدمها حكومات الدول الكبرى للدول النامية، وتمتاز ب:
 - فترات سداد طويلة تصل إلى 30 سنة.
 - أسعار فائدة منخفضة مقارنة بالقروض الخاصة.
 - فترات سماح من 3 إلى 10 سنوات، مما يجعلها أقل تكلفة وتسمى بالقروض السهلة.





• المصادر الثنائية

- تسهيلات الموردين: قروض تصدير تضمنها الحكومات، تمتد من 1-10 سنوات بأسعار فائدة تحددها سوق الإقراض.
 - الاستثمارات الأجنبية:
 - المباشرة: إنشاء مشاريع جديدة أو شراء قائمة مع إدارة المستثمر لها.
 - غير المباشرة: شراء أسهم وسندات دون تدخل المستثمر في الإدارة، مقابل عائد سنوي.
- تجمع مصادر التمويل الدولي بين تنوع الخيارات والمرونة في تلبية احتياجات الدول النامية، مع التركيز على استدامة المشاريع والنمو الاقتصادي.

مخاطر التمويل الدولي

هي التحديات والتهديدات التي تواجه الأطراف المشاركة في عمليات تمويل التجارة عبر الحدود، والتي قد تؤثر سلباً على التدفقات النقدية أو التزامات السداد. تنشأ هذه المخاطر نتيجة

1. **المخاطر الاقتصادية:** تشمل التقلبات في أسعار العملات، والتضخم، وأسعار الفائدة التي قد تؤدي إلى تغير تكاليف المعاملات أو قيمة المدفوعات.

2. **المخاطر السياسية:** مثل التغيرات في السياسات التجارية أو القيود الحكومية، أو عدم استقرار الأوضاع في البلد المستورد أو المصدر.

3. **مخاطر الائتمان:** احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المالية، سواء كان ذلك المستورد أو المصدر.

4. **المخاطر التشغيلية:** تأخير في عمليات الشحن، مشكلات في سلسلة التوريد، أو أخطاء في الوثائق المطلوبة لإتمام العملية التجارية.

5. **المخاطر القانونية والتنظيمية:** تتعلق بالاختلافات في القوانين التجارية بين البلدان أو التغييرات في التشريعات المنظمة للتجارة الدولية.

6. **مخاطر الطرف المقابل:** احتمال عدم تنفيذ الالتزامات من قبل أحد الأطراف في العقد التجاري.

المبحث الثاني مخاطر التمويل الدولي

كيف يتم ادارتها

- التدريب والتطوير: تحسين مهارات الموظفين من خلال برامج تدريبية متخصصة.
- تحسين العمليات: مراجعة دورية لعمليات الشركة لتقليل الأخطاء التشغيلية.
- التكنولوجيا: الاستثمار في أنظمة تقنية موثوقة وآمنة.
- الامتثال: توظيف مستشارين قانونيين لتجنب مخالفات القوانين.
- إدارة الجودة: تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومراقبة المنتجات بدقة.

التقليل من هذه الأخطار الداخلية يساهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتحقيق النجاح في التجارة الدولية.



المخاطر الداخلية

الأخطار الداخلية في التجارة الدولية تشير إلى المخاطر التي تنشأ داخل الشركة أو المؤسسة نفسها بسبب ضعف إدارتها أو عملياتها. تشمل هذه الأخطار:

1. خطر التشغيل (Operational Risk):

- ينتج عن أخطاء بشرية أو تقنية أو إدارية، مثل سوء إدارة المستندات، تأخر التسليم، أو فشل أنظمة التكنولوجيا المستخدمة.

2. خطر الامتثال (Compliance Risk):

- عدم الامتثال للقوانين واللوائح المحلية أو الدولية المتعلقة بالتجارة، مثل قوانين الضرائب والجمارك أو سياسات مكافحة غسيل الأموال.

3. خطر الجودة (Quality Risk):

- تقديم منتجات أو خدمات لا تتطابق مع معايير الجودة المتفق عليها، مما يؤدي إلى رفض الشحنة أو فقدان العملاء.

4. خطر الموارد البشرية (Human Resource Risk):

- نقص الكفاءة أو سوء التدريب للموظفين المسؤولين عن التجارة الدولية، مما قد يؤدي إلى أخطاء مكلفة.

5. خطر التدفقات النقدية (Cash Flow Risk):

- سوء إدارة التدفقات النقدية الداخلية، مما يؤدي إلى نقص السيولة لتغطية التكاليف المرتبطة بالصفقات التجارية.

6. خطر التكنولوجيا (Technology Risk):

- أعطال أو اختراقات لأنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة العمليات التجارية الدولية.

7. خطر التسعير (Pricing Risk):

- تحديد أسعار غير تنافسية بسبب ضعف دراسات السوق أو سوء تقدير التكاليف، مما يؤدي إلى خسارة الفرص التجارية.



المخاطر الخارجية

المخاطر التي يتعرض لها المصدر

1. مخاطر الائتمان:

- احتمال عدم قدرة المستورد على دفع قيمة البضائع، سواء بسبب الإفلاس أو المشكلات المالية.

2. مخاطر تقلبات سعر الصرف:

- تغير قيمة العملة الأجنبية يؤثر على العائدات النهائية من الصفقة.

3. مخاطر النقل:

- تعرض البضائع للتلف أو الضياع أثناء عملية الشحن، مما يؤدي إلى خسارة مالية.

4. مخاطر السوق:

- انخفاض الطلب في سوق المستورد أو تقلبات أسعار السلع مما يؤدي إلى صعوبة بيع المنتجات.

5. مخاطر العقد:

- اختلاف التفسيرات القانونية للعقود أو عدم تنفيذ البنود المتفق عليها من قبل المستورد.

6. مخاطر التشريعات:

- فرض رسوم جمركية جديدة أو قيود تجارية تؤدي إلى زيادة تكاليف التصدير.

في مجال التجارة الخارجية، يتعرض كل من المصدرين والمستوردين لمجموعة من الأخطار الخارجية التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

المخاطر التي يتعرض لها المستورد

1. مخاطر جودة البضائع:

- استلام منتجات لا تطابق المواصفات المتفق عليها في العقد.

2. مخاطر تسليم البضائع:

- تأخير أو عدم تسليم البضائع بسبب مشكلات لوجستية أو قانونية.

3. مخاطر سعر الفائدة:

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المستخدمة لتمويل الواردات، مما يزيد من تكاليف التمويل.

4. مخاطر تقلبات سعر الصرف:

- تغير قيمة العملة المحلية للمستورد مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الشراء.

5. مخاطر السوق:

- تغير الأسعار العالمية للسلع المستوردة، مما يؤدي إلى شراء منتجات بأسعار مرتفعة وعدم القدرة على تصريفها محلياً.

6. مخاطر التشريعات:

- تغييرات مفاجئة في لوائح الاستيراد مثل فرض قيود على بعض المنتجات أو حظرها.

المخاطر المشتركة بينهما

مخاطر مشتركة بين المصدر والمستورد

1. مخاطر الدولة:

- الأزمات السياسية أو الاقتصادية في دولة الطرف الآخر تؤثر على استقرار التجارة.

2. مخاطر النظام المصرفي:

- ضعف البنوك أو عدم قدرتها على توفير التحويلات المالية اللازمة.

3. مخاطر العقد:

- وجود ثغرات قانونية أو نزاعات حول تفسير العقد بين الأطراف.

4. مخاطر النقل الدولي:

- تعطيل سلاسل الإمداد بسبب الكوارث الطبيعية أو الأحداث الجيوسياسية.

كيفية إدارة هذه المخاطر:

- التأمين التجاري: تأمين الشحن والبضائع ضد التلف أو الخسارة.
- العقود الواضحة: كتابة عقود مفصلة تحمي حقوق الطرفين.
- أدوات التحوط: استخدام عقود التحوط للتحكم في مخاطر أسعار الصرف والفائدة.
- التعاون مع بنوك موثوقة: ضمان تسهيل العمليات المالية من خلال مؤسسات موثوقة.
- تحليل السوق: إجراء دراسات مستمرة حول الأسواق والشركاء التجاريين.

إدارة هذه المخاطر بشكل منهجي يساهم في تقليل الخسائر وتحسين فرص النجاح في التجارة الخارجية

التسلسل الزمني المخاطر في عملية التجارة الخارجية

مرحلة ما بعد عملية الاستلام

أ الخطر المتعلق بمستورد

استلام المستورد البضاعة ثم توزيعها عبر الوسطاء إلى المستهلك النهائي والذي يترتب عنه مجموعة من المخاطر أبرزها مايتعلق بصحة المستهلك

إجراءات اثناء عملية لاستلام

ب خطر عدم التسديد أو الدفع

تنقسم إلى أسباب خاصة بمصدر أو المستورد أسباب خاصة بمصدر تتمثل في تهاون البائع بعدم لالتزام بعقد التجاري

اوعدم تحديد قيمة الصفقة في الفاتورة التجارية أسباب خاصة بمستورد تتمثل في عدم توافر العملة الصعبة في البلد

التوترات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها على النظام المالي والمصرفي وتمويل التجارة الخارجية

مرحلة ما بين لإنتاج والاستلام

أ مرحلة لإنتاج

أبرز المخاطر تتمثل في ارتفاع تكلفة المواد الخام ولاولية في السوق الدولية

إمكانية تعرض توقيف العملية

ب مرحلة الشحن والنقل

أحد أكبر المخاطر التي تواجه التجارة الخارجية تتعلق بنقل الدولي ولامداد والمشاكل المتعلقة بتفريغ البضائع إضافة إلى من يتحمل مسؤولية نقل البضاعة هل هو المصدر المستورد الناقل

مرحلة ما قبل عملية لإنتاج

وتتمثل في

أ البحث

تتطلب القيام بعملية البحث في السوق الأجنبية وذلك من اجل تحديد مدى ملاءمتها ام لا

إضافة إلى دراسة كافة المتغيرات والعوامل المؤثرة في السوق

ب تقديم العروض

الترويج للمنتجات في أطار الصالونات الدولية والمعارض وإمكانية التعرض لخطر سعر البيع والصرف

إدارة مخاطر التكاليف وعدم الدفع

التجارة الخارجية تعتمد على مجموعة من الأدوات والسياسات التي تهدف إلى تقليل تأثير هذه المخاطر وضمان استمرارية الأعمال. وفيما يلي الأساليب الرئيسية لإدارتها:

التفاوض على شروط الدفع المناسبة
الاتفاق على دفعات مسبقة جزئية قبل الشحن.
تقسيم الدفعات على مراحل بناءً على تقدم العمل أو تسليم الشحنات.

تحليل العملاء والتأكد من جدارتهم الائتمانية:
دراسة السمعة المالية والتاريخ الائتماني للعملاء.

استخدام خطابات الاعتماد (Letter of Credit)
تعد خطابات الاعتماد من أكثر الطرق أماناً لضمان الدفع.

استخدام أدوات التمويل التجاري

مثل الحوالات المستندية (Documentary Collections) التي تضمن تسليم المستندات اللازمة للإفراج عن البضاعة فقط عند الدفع



التأمين ضد مخاطر عدم الدفع:
الاشتراك في خدمات التأمين الائتماني التي تقدمها شركات متخصصة أو هيئات حكومية يغطي هذا التأمين حالات التعثر المالي للعملاء أو الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمنع السداد

إدارة مخاطر التكاليف وعدم الدفع

إدارة التكاليف بعناية

تقدير التكاليف بدقة قبل الالتزام بصفقة تجارية لتجنب الخسائر.

أخذ تقلبات أسعار المواد الخام والتغيرات في أسعار الصرف بعين الاعتبار.

التنوع في العملاء والأسواق

تقليل الاعتماد على عدد محدود من العملاء أو سوق محددة.

التنوع يقلل من تأثير أي عميل أو سوق على الأعمال التجارية في حالة عدم الدفع.

المراقبة المستمرة

متابعة الأداء المالي للعملاء بانتظام.

مراقبة الأسواق والمخاطر السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على قدرة العملاء على الدفع



اتفاقيات التحكيم وحل النزاعات

تضمن بنود قانونية واضحة في العقود التجارية حول كيفية التعامل مع حالات عدم الدفع أو الخلافات.

تحديد هيئة تحكيم أو محكمة مختصة لحل النزاعات بسرعة

إدارة مخاطر الطلب المفاجئ على التسبيقات

1. مخاطر ارتفاع

- الأثر: التكاليف

- تقليل هامش الربح.
- صعوبة تقديم أسعار تنافسية.

- الأسباب:

- ارتفاع أسعار المواد الخام أو الخدمات.
- زيادة تكاليف النقل أو الأجور.

- الإجراءات الوقائية:

- التفاوض مع الموردين لتخفيض الأسعار.
- تقليل الهدر وتحسين كفاءة العمليات.

2. تغطية الطلب

- الأثر: المفاجئ

- عدم توفر المنتجات المطلوبة وخسارة العملاء.
- زيادة الضغوط على سلسلة التوريد.

- الأسباب:

- تقلبات غير متوقعة في الطلب.

- عدم دقة التوقعات

المستقبلية.

- الإجراءات الوقائية:

- تحسين نظام التنبؤ بالطلب باستخدام بيانات دقيقة.
- الاحتفاظ بمخزون احتياطي

3. مخاطر التسبيقات

الأثر:

- تأثير سلبي على التدفقات النقدية.
- خطر التأخير في استلام البضائع.

- الأسباب:

- عدم وجود ضمانات من الموردين.

- الإجراءات الوقائية:

- التفاوض على شروط دفع مريحة.
- التعامل مع موردين موثوقين.
- وضع عقود تضمن الالتزام بالجودة والمواعيد.

4. مخاطر عدم الدفع



- الأثر:
 - خسائر مالية مباشرة.
 - تعطيل التدفقات النقدية للشركة.
- الأسباب:
 - تعامل مع عملاء غير موثوقين أو متعثرين مالياً.
 - ضعف نظام تقييم العملاء قبل الموافقة على البيع بالتقسيط.
 - الإجراءات الوقائية:
 - تطبيق إجراءات صارمة لفحص السجل المالي للعملاء.
 - استخدام أدوات متابعة الديون لتحصيل المستحقات بسرعة.
 - تقديم خدمات تأمين لتغطية مخاطر التعثر.

إدارة هذه المخاطر تتطلب استراتيجيات فعالة

دور الهيئات الحكومية ووكالات التصنيف الائتماني

أ دور الهيئات الحكومية

تكمل أهمية الهيئات الحكومية في إدارة المخاطر المتعلقة بتمويل الدولي للتجارة الخارجية وذلك من خلال الهياكل والمنظمات التابعة لها مثل شركات التأمين الوطنية الصناديق السيادية لإدارة الثروات التي تعمل على تقديم الدعم العيني والنقدي لمختلف المؤسسات الأطراف الفاعلة في التجارة الخارجية كما تتدخل الهيئات الحكومية في إدارة المخاطر من خلال السياسات الاقتصادية والمتمثل في السياسة النقدية المالية التجاري

ب دور وكالات التصنيف الائتماني

هي مؤسسات دولية وكيانات اقتصادية تعمل على تقديم تصنيفات ائتمانية لمختلف الشركات بحسب الوضعية المالية والنقدية لكل شركة وعلى أساسها تقدم قراءة للمستثمرين قبل اتخاذ قرار التمويل

الرموز المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتمانية



الوصف	موديز	فيتش	S&P	الأكثر أماناً
الأكثر أماناً	Aaa	AAA	AAA	
جدارة ائتمانية عالية	Aa1	+AA	+AA	
	Aa2	AA	AA	
	Aa3	-AA	-AA	
جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A1	+A	+A	
	A2	A	A	
	A3	-A	-A	
جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	Baa1	+BBB	+BBB	
	Baa2	BBB	BBB	
	Baa3	-BBB	-BBB	
غير استثمارية	Ba1	+BB	+BB	
	Ba2	BB	BB	
	Ba3	-BB	-BB	
مخاطرة	B1	+B	+B	
	B2	B	B	
	B3	-B	-B	
مخاطرة عالية	Caa1	+CCC	CCC	
	Caa2	CCC		
	Caa3	-CCC		
	Ca			
	C			
متعثرة			DDD	
			DD	
		D	D	
				الأقل أماناً



خاتمة

يعد التمويل الدولي عملية لانتقال رؤوس الأموال في شكل أسهم سندات قروض إعانات وكذلك استثمارات مباشرة وغير مباشرة بين المقيمين وغير المقيمين وتتم عملية التمويل الدولي من خلال اسواق متخصصة تنقسم إلى اسواق النقد واسواق رأس المال ولعملية التمويل الدولي عدة مصادر ابرزها مصادر متعددة لأطراف مصادر ثنائية ومصادر خاصة ويتمثل الخطر بشكل عام في مختلف الانحرافات عن العائد أو التي تعيق تحقيق المكاسب المادية والرأسمالية والخطر عدة أنواع منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وتوجد مخاطر خاصة بتمويل التجارة الخارجية منها مخاطر داخلية ومخاطر خارجية ولها تسلسل زمني وفق سير عملية التبادل التجاري بين المصدر و المستورد وتتم إدارة المخاطر من خلال أدوات خاصة أبرزها المشتقات المالية لإدارة خطر الصرف إضافة إلى دور الهيئات الحكومية ووكالات التصنيف الائتماني والسياسات الداخلية والقوانين بشكل عام